

أخبار قصيرة



تحذير جزائري من التدخل في النيجر

في إطار مؤتمر الأمن الدولي الذي يعقد في موسكو بمشاركة ٩٥ دولة، ألقى قائد الجيش الجزائري الفريق أول السعيد شقريجة كلمة عبر تقنية التواصل الافتراضي.

وأكد شقريجة على ضرورة احترام سيادة ووحدة النيجر والعودة إلى المسار الدستوري في أقرب وقت ممكن.

وحذر من خطورة أي تدخل أجنبي في النيجر قائلا: "إن التدخلات الأجنبية ستفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة التي تشهد تطورات خطيرة".

وأعرب عن تضامن الجزائر مع شعب النيجر وحكومته المؤقتة التي تسعى لإجراء انتخابات حرة وشفافة.



أميركا.. ١٠٦ قتلى حصيلة حرائق هاواي

بحسب حاكم ولاية هاواي الأميركية جوش جرين، إن عدد قتلى حرائق غابات دمرت منتجع لاهانيا في جزيرة ماوي ارتفع الأربعاء إلى ١٠٦، وهي الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة منذ أكثر من قرن.

الحرائق التي اندلعت في جزيرة ماوي دمرت بلدة لاهانيا السياحية بالكامل، وتسببت في خسائر بلغت ٥,٥ مليار دولار.

فرق الإنقاذ تستخدم كلاب مدربة للبحث عن الجثث، ولا تزال عملية التمشيط جارية. ساهمت الرياح الشديدة والجفاف في اشتعال النيران، ولا يزال سبب الحرائق غير معروف.



انخفاض الطلب الأجنبي على العقارات التركية

تشهد تركيا انخفاضا ملحوظا في مبيعات العقارات للأجانب، حيث بلغت ٢٨٠١ عقار فقط في شهر يوليو/تموز الماضي، بانخفاض قدره ٢٨,٩٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وشكلت هذه المبيعات ٢,٦٪ من إجمالي المبيعات العقارية في تركيا، والتي بلغت ١٠٩ آلاف عقار، عكسا لحالة عام ٢٠٢٠، حيث بلغت ٢٨٠١ عقار، ومرسبين ٢٦٣ عقار. واحتل الروس المركز الأول بـ ٧٧٢ عقار، تلاهم الإيرانيون بـ ٢٧٢ عقار، فالعراقيون بـ ٢٠٠ عقار.

سياسات بهارتيا جانانا ضد المسلمين

مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد ليس السلوك الوحيد أو العمل العدائي الوحيد الذي قام به حزب بهاراتيا جانانا ضد المسلمين في الهند. هناك أمثلة أخرى تظهر التمييز والعنف الذي يواجهه المسلمون في الهند. ومن هذه الممارسات، في عام ٢٠١٩، أقرت الحكومة قانون الجنسية التعديلي (CAA)، الذي يمنح الجنسية للأقليات الدينية من باكستان وبنغلاديش وأفغانستان، باستثناء المسلمين. أشار هذا القانون احتجاجات واسعة من قبل المسلمين ومدافعي حقوق الإنسان، الذين اعتبروه قانوناً معادياً للمسلمين ومخالفاً للدستور، كذلك في عام ٢٠٢٠، شهدت الهند أعمال عنف طائفي في دلهي، حيث هاجم أنصار حزب بهاراتيا جانانا المسلمين وأضرموا النيران في مساجدهم ومحلاتهم ومنازلهم. أسفرت هذه الأحداث عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصا، معظمهم من المسلمين، وإصابة مئات آخرين. وواجه المسلمون أيضا اعتقالات تعسفية وتحقيقات غير عادلة من قبل الشرطة، وفي عام ٢٠٢١ أيضا، أصدرت حكومة ولاية أوتار براديش، التي يحكمها حزب بهاراتيا جانانا، قانوناً يحظر تغيير الدين لأغراض الزواج، مستهدفاً بشكل خاص المسلمين. يمنع هذا القانون أي شخص من تغيير دينه دون إذن من المحكمة، ويشترط على أي شخص يرغب في القيام بذلك إبلاغ السلطات قبل شهرين من تاريخ التغيير. كما يحظر أيضا على أي شخص تزوج شخصاً من ديانة أخرى دون إبلاغ السلطات، يُستخدم هذا القانون كذريعة لاضطهاد ومضايقة الأزواج المختلطين، خاصة المسلمين. هذه بعض الممارسات التي تظهر أن حزب بهاراتيا جانانا يستخدم سياسات معادية للإسلام تؤدي حقوق وحرية المسلمين في الهند. وليست هذه المرة الأولى التي يحرض فيها هذا الحزب على الكراهية والعداء ضد المسلمين، بل يتبع نهجاً منهجياً لتهميش واستبعاد المسلمين من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في الهند.

قانون الأحوال الشخصية الجديد جزء من حملة تطهير ثقافي تقودهها حكومة حزب بهاراتيا جانانا ضد الأقلية المسلمة

الهند وفرض نظام قانوني موحد على جميع المجتمعات دون مراعاة خصوصياتها. يقولون أيضا إن هذا المشروع جزء من حملة تطهير ثقافي تقودها حكومة حزب بهاراتيا جانانا، التي تسعى لتحويل الهند إلى دولة هندوسية. ومع ذلك، يدافع حزب بهاراتيا جانانا عن مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، مدعياً أنه يسعى إلى تحقيق المساواة والعدالة بين جميع المواطنين في الهند. يقول إن هذا المشروع يستجيب لمطالب شعبية وقضائية بإصلاح قانون الأحوال الشخصية في الهند، وإلغاء بعض الممارسات التي تضر بحقوق النساء والأطفال. يقول أيضا إن هذا المشروع يتماشى مع رؤية أبطال التحرير الهندي، الذين دعوا إلى إقامة دولة علمانية وديمقراطية في الهند.



قانون الأحوال الشخصية الموحد

انتهاك جديد لحقوق الأقلية المسلمة في الهند

المشروع، سيكون له تأثير كبير على المسلمين الهنود، الذين يشكلون ثاني أكبر أقلية دينية في البلاد بنسبة ١٤٪ من السكان. يتبع المسلمون الهنود قانون الشريعة (قانون الأحوال الشخصية للمسلمين)، الذي تم إصداره في عام ١٩٣٧، والذي يحكم شؤون عائلاتهم بناءً على تفسيرات مختلفة للفقه الإسلامي. بموجب هذا القانون، يمكن للمسلمين الهنود الزواج والطلاق والإرث والتبني وغيرها من ترتيبات العائلة وفقاً لمذاهبهم وعاداتهم. يعتبر هذا القانون أيضاً جزءاً من هويتهم وثقافتهم كأقلية دينية. لذا، يرفض المسلمون الهنود مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، لأنهم يرون فيه تدخلاً في شؤونهم الخاصة وانتهاكاً لحقوقهم المضمنة في الدستور. يقولون إن هذا المشروع يهدف إلى تجاهل تنوع

نظام قانوني واحد لجميع المواطنين في مجالات مثل الزواج والطلاق والإرث وغيرها. يعارض المسلمون الهنود هذا المشروع، لأنهم يعتبرونه تدخلاً في شؤونهم الدينية والثقافية وانتهاكاً لحقوقهم كأقلية. في عام ٢٠١٤، جاء حزب بهاراتيا جانانا، الذي يمثل التيار القومي الهندوسي، إلى السلطة في الهند. منذ ذلك الحين، بدأ هذا الحزب في تنفيذ أجندته السياسية والإيديولوجية، التي تركز على تعزيز الهوية والثقافة والدين للغالبية الهندوسية في البلاد. من بين المشاريع التي يسعى هذا الحزب لتحقيقها هو قانون الأحوال الشخصية الجديد (UCC)، وهو قانون مدني وطني يحل محل جميع القوانين المختلفة التي تحكم ترتيبات العائلة للأقليات الدينية في الهند. إذا تمت الموافقة على هذا

طالب الحزب الحاكم الهندوسي المتطرف بإعادة فتح ملف «قانون الأحوال الشخصية الموحد»

بعد أن رفضت "لجنة القانون الهندية" فكرة إصدار "قانون مدني موحد" (UCC) في ورقة استشارية قبل نحو أربع سنوات، وأكدت على عدم ضرورة أو رغبة في تطبيقه "في هذه المرحلة"، عاد الموضوع إلى الواجهة مجدداً. وفقاً لصحيفة "هندوستان تايمز"، طالب الحزب الحاكم الهندوسي المتطرف بإعادة فتح ملف "قانون الأحوال الشخصية الموحد" أو "يونيو كاربايد كوربوريشن"، وهو ما استجابت له نفس اللجنة في ١٥ يونيو ٢٠٢٣.

ما هو القانون الأحوال الموحد؟

قانون الأحوال الشخصية الجديد (UCC) هو قانون مدني وطني يهدف إلى إلغاء القوانين الخاصة بالأقليات الدينية في الهند وتطبيق

بعد عامين على فرار القوات الأميركية

حركة طالبان تحتفل بذكرى توليها السلطة في أفغانستان



أصدرت حكومة طالبان بياناً بمناسبة مرور سنتين على انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان وعودة طالبان إلى السلطة في هذا البلد ودخولها إلى العاصمة كابل. وسخر البيان من فرار المسؤولين الحكوميين التي شكلتها الولايات المتحدة من أفغانستان، قائلاً: "فتح كابل أثبت مرة أخرى أنه لا يمكن لأحد أن يخضع شعب أفغانستان الشريف والمجاهد بقوة الأجنبي، وأن يضمن بقاء نظامه".

وأضاف البيان: "كما أوضح هذا اليوم أن جميع محاولات المحتلين مصيرها الفشل في هذه الأرض، وأنه لا يمكن لقوة معتدية أن تكسر إرادة شعب أفغانستان المجاهد بالسلاح والمؤامرة، وأن تفرض عليه نظامها". وأكد البيان أن المجلس الحاكم المؤقت يسعى لإعادة الإعمار والاستقرار في البلاد، وأنه لن يسمح لأي دولة بتهديد استقلال وحرية أفغانستان.

وكانت طالبان قد سيطرت على مدينة كابل، عاصمة أفغانستان، في ٢٤ آب/أغسطس من عام ٢٠٢٠. وذلك في ظل خروج منزل للقوات الأميركية من البلاد بعد ٢٠ عاماً من الحرب فيها. وكان انهيار الحكومة الأفغانية مفاجئاً وسريعاً، مما صدم كثيرين في العالم، وفي مساء يوم ١٥ آب/أغسطس، دخلت قوات

طالبان إلى كابل دون مقاومة أو قتال مع قوات الأمن التابعة للحكومة السابقة، وقبل ذلك فر اشرف غني، رئيس الجمهورية آنذاك، والعديد من المسؤولين من البلاد.

فشل أميركي

والجدير بالذكر أن انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان في آب/أغسطس ٢٠٢١ كان نهاية مأساوية لحرب استمرت لمدة ٢٠ عاماً، والتي بدأت بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة. حيث ادعت الولايات المتحدة أن هدفها من غزو أفغانستان كان إزالة حكم طالبان والقضاء على تنظيم القاعدة، الذي استخدم البلاد كعلاذ آمن، ولكن خلال فترة احتلالها

للبلاد، تسببت الولايات المتحدة بالكثير من الخسائر والضرر للشعب الأفغاني فقد تسببت في مقتل وجرح مئات الآلاف من المدنيين جراء العمليات العسكرية والغارات الجوية والهجمات الانتحارية، و دعمت حكومة فاسدة وضعيفة، لم تستطع توفير الأمن والخدمات للشعب، كما ساهمت في تفاقم مشكلة إنتاج وتهريب المخدرات، التي أثرت سلباً على صحة واقتصاد وأمن المجتمع الأفغاني، وفي النهاية تركت أفغانستان في حالة من الفوضى والأزمة الإنسانية، و يظهر انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان فشل سياساتها في هذا البلد، ودورها في تفاقم معاناة الشعب الأفغاني.

يثبت انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان فشل سياساتها في هذا البلد، ودورها في تفاقم معاناة الشعب الأفغاني

أميركا.. ازدياد حالات الإنتحار والمسؤولون يحذرون



أصدرت مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) أحدث التقديرات المؤقتة لعدد وفيات الانتحار في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٢. بعد أن انخفض عدد وفيات الانتحار في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ارتفع بنسبة ٥٪ في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢١. وتشير التقديرات المؤقتة التي أصدرتها CDC اليوم إلى أن عدد وفيات الانتحار ارتفع مرة أخرى في عام ٢٠٢٢، من ٤٨١٨٣ وفاة في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ٤٩٤٤٩ وفاة في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٢,٦٪. ومع ذلك، شهدت مجموعتان انخفاضاً في الأعداد، وهما الهنود الأمريكيون وسكان الأسكا الأصليين (بانخفاض قدره ٨,٤٪). والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤ عاماً (بانخفاض قدره ٨,٤٪). وقال وزير الصحة والخدمات الإنسانية زافيير بيريرا: "تعتقد تسعة من كل عشرة أمريكيين أن أمريكا تواجه أزمة صحية نفسية. والبيانات الجديدة لعدد وفيات الانتحار التي أصدرتها CDC توضح لماذا. فوفاة شخص واحد بالانتحار هي كثيرة جداً، وإن الزيادة المقلقة في حالات الانتحار تتطلب اتخاذ إجراءات فورية عبر مجتمعنا لمعالجة هذا الأمر"، و بدوره قال "دبرا هوري" كبير المسؤولين الطبيين في CDC " يؤكد التقرير الصادر اليوم عمق الأزمة الصحية النفسية المدمرة في أمريكا. أصبحت الصحة النفسية التحدي الصحي والاجتماعي الأساسي لعصرنا. يعاني كثير من الناس وعائلاتهم ويشعرون بالوحدة".